دور تجربة تأصيل السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان
(دراسة تحليلية للفترة 2000-2018م)

د. نادية نجار محمد حسن [1].

مقدمة :

تشكل السياسة المالية المتبعة في سنوات الدراسة مصدراً من مصادر الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوداني لفترة طويلة، ولقد استهدفت إدارة الاقتصاد السوداني في ذلك الوقت بدرجة أساسية إصلاح السياسة المالية، كما أن جهود الإصلاح الاقتصادي التي بذلتها الحكومة خلال فترة الدراسة ركزت بدرجة كبيرة علي إصلاح السياسة المالية كأداة مهمة تعمل إلي جانب السياسة النقدية وذلك من أجل إحداث الإصلاح الاقتصادي وإزالة التشوهات الهيكلية في الاقتصاد السوداني بما يحقق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق زيادة مقدرة في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر مهم من المؤشرات التنمية الاقتصادية ، حيث تمارس السياسة المالية ذلك الدور من خلال تأثيرها على جانب الطلب الكلي والعرض الكلي الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة ، باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية . وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها سلطت المزيد من الضوء على حقيقة أنّ السياسة المالية المستخدمة في السودان خلال فترة الدراسة تحظى باهتمام كبير في إطار السياسة الاقتصادية الكلية ولما لها من أثر في مؤشرات التنمية الاقتصادية ، كما أنّ السياسة المالية في هذه الفترة أخذت الطابع الإسلامي وليس الرأسمالي مما يستوجب الوقوف على هذه التجربة.

مشكلة البحث :

رغم الجهود المبذولة للتجربة الإسلامية في تحريك أدوات للسياسة المالية لإحداث تحول إيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي إلا أنّها أخفقت في ذلك، ممّا استوجب البحث في كل من أدوات السياسة المالية ومؤشر التنمية ، لمعرفة إلى أي مدى كان تأثير السياسة المالية على التنمية الاقتصادية في السودان خلال فترة الدراسة ؟ وفي إطار البحث في التحديات والمشاكل التي واجهت التنمية الاقتصادية

([1]) رئيس قسم الاقتصاد ـ كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ـ جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

في السودان جاء السؤال المحوري الرئيسي لمشكلة البحث وهو : ما دور أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان؟

فرضيات البحث:

افترض البحث الآتي :

أ- هنالك علاقة طردية بين السياسة المالية (الإنفاق العام والزكاة والضرائب) والناتج المحلي الإجمالي.

ب-هنالك علاقة عكسية بين السياسة المالية (الإنفاق العام والضرائب والزكاة) والتضخم.

ج-هنالك علاقة عكسية بين السياسة المالية (الإنفاق العام والزكاة والضرائب) والبطالة.

المبحث الأول

مفهوم السياسة المالية في الإسلام وأهدافها وأدواتها

1- تعريف السياسة المالية في الإسلام:

السياسة لغةً : " القيام على الشيء بما يصلحه ، والسياسة فعل السائس، يقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها الوالي يسوس رعيته، سوس فلان لفلان أمراً أي روض". وتعد السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي فرع من فروع السياسة الشرعية، وهنالك عدة تعاريف السياسة المالية في الإسلام منها:

أ- تعرف السياسة المالية في الدولة الإسلامية بأنّها: مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة الإسلامية في إيراداتها ونفقاتها، بهدف تحقيق المقاصد الشرعية الخمسة، المتمثلة في الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وذلك من خلال تحقيق أهداف بعينها [1].

(1) د. أحمد مجذوب السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ط1 1996 ص69، ود. محمد عبد المنعم عفر، السياسة المالية والنقدية مجلة أضواء الشريعة الرياض 1404 هـ ص8.

ب- وتعرف بأنّها:"جميع القرارات ذات الصبغة المالية التي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عنه، سواء أكان اجتهاداً منه لتطبيق نص شرعي،أم اجتهاداً منه لتحقيق مقاصد الشريعة بصفة عامة[1].

ج- هي: " استخدام الدولة الإسلامية لإيراداتها ونفقاتها ، لتحقيق أهدافها في ضوء القواعد والأصول الإسلامية الحاكمة في هذا المجال"[2].

د- هي: الطريق الذي تنتهجه الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويلية كما يظهر في الموازنة ، بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه الدولة من عقائد وفي العامة للدولة حدود إمكانيتها المتاحة [3].

1- أهداف السياسة المالية في الإسلام:

يمكن حصر أهداف السياسة المالية في الإسلام فيما يلي:

أولاً: تخصيص الموارد الاقتصادية وفقًا لأولويات الدولة الإسلامية

إنّ الاعتماد على جهاز السوق الحر فقط لتخصيص الموارد الاقتصادية يعتبر أمرًا غير مناسب، فيجدر بالدولة الإسلامية أن تتدخل عن طريق سياساتها المالية للقيام بما يلي[4]:

أ – توجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي من حيث الالتزام بالأحكام الشرعية.

ب – توجيه الأفراد لأداء الفروض الكفائية، وقيام الدولة بما يعجزون عنه، أو دعمها للفروض الكفائية التي تحتاج إلى دعم وتنسيق.

ج- وضع السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق وظائف الدولة الإسلامية.

---

(1) شعبان فهمي عبد العزيز، "السياسة المالية ودورها في إصلاح الاقتصاد الإسلامي ."محاضرة مقدمة إلى مؤتمر التحديات المعاصرة للاقتصاد المصري 1995م.

(2) شوقي دنيا، دروس في الاقتصاد الإسلامي(النظرية الاقتصادية) .الرياض :مكتبة الخريجي1405هـ ص 356

(3) عوف محمود الكفاروي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي .الإسكندرية :مؤسسة الثقافة الجامعية،1997 ص218

(4) المرجع السابق نفسه ص98.

كذلك تهدف السياسة المالية في الإسلام إلى تحقيق بعض المعايير عند تخصيص الموارد الاقتصادية منها [1]:

1-إشباع الحاجات العامة.

2-إشباع الحاجات بحسب أهميتها.

3- تقديم المصلحة العامة أولاً عند تعارضها مع المصلحة الخاصة.

4- منع الضرر ودفعه.

في سبيل سلامة تخصيص الموارد الاقتصادية، ينبغي للدولة التدخل لتعديل اتجاه الموارد الاقتصادية نحو المجالات ذات الأولية متى عمل نظام السوق على إنتاج سلع وخدمات يعتبر استهلاكها تبذيرًا أو إسرافًا، استجابة لقوله تعالى:﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ ﴾[سورة الأعراف الآية:31]. وتحقيق عدالة توزيع الدخل القومي؛ لارتباطه بسد حاجات المحتاجين، وهو واجبٌ أساسيٌّ من واجبات الدولة ، كما على الدولة أنّ تتخذ من الإجراءات والعقوبات ما يضمن عدم تخصيص الموارد الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات الضارة بالمجتمع، استجابة لقوله تعالى :﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ ﴾ [سورة الأعراف الآية: 157].

ثانياً: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

وذلك لارتباطه بالتشغيل التام للموارد الاقتصادية، واستقرار الأسعار . وكلاهما يتعلق بحفظ المال كأحد المقاصد الشرعية. ويشير مصطلح الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أو كساد، أي تجنيب المجتمع الآثار السيئة لكل من الانكماش أو الكساد أو التضخم. والسياسة المالية التي تستهدف الاستقرار الاقتصادي هي السياسة التي تعالج البطالة، بإحداث عجز في الميزانية، وتحارب التضخم بإحداث فائض في الميزانية[2].فالاستقرار الاقتصادي كهدف يعني بأمرين:

1-تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية.

---

(1) محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية وأهمية الاقتصاد الإسلامي مكتبة السلام العلمية للنشر القاهرة 1404هـ ص37.

(2) Eprime Eshag: Fiscal& Monetary Polices & Problems in Developing Countries, Cambridge University Press,P:212,1938.

2-تحقيق ثبات نسبي في مستوى الأسعار.

ومن ثم فإن معدل عدم استقرار الاقتصاد يقاس بالنظر إلى التالي:

1- نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة.

2-نسبة التضخم.

تستخدم الدولة الإسلامية السياسة المالية (سياسة الإيرادات والنفقات) لتحقيق الاستقرار الداخلي، فتلجأ مثلا إلى إحداث فائض في الميزانية(زيادة الإيرادات عن النفقات) لمعالجة التضخم، وذلك لامتصاص القوة الشرائية الزائدة . كما تلجأ إلى إحداث عجز في الميزانية، (زيادة النفقات عن الإيرادات) ، لتدعيم الطلب الفعلي على السلع والخدمات الضرورية ، فيرتفع مستوى الدخل والادخار والاستثمار مما يؤدي إلى استيعاب الطاقة الإنتاجية العاطلة ، وذلك يمثل هدفًا نهائيًا في حد ذاته . أمّا استقرار مستوى الأسعار فيحتاج إلى خلق بيئة اقتصادية تكون أكثر تشجيعًا لعملية التنمية الاقتصادية . ولتوفير استقرار الأسعار النسبي بصورة فعلية لا بد من العمل على تجنب التضخم [1].

يتميز الاقتصاد الإسلامي بوجود عوامل ذاتية فيه تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحول دون تعرضه للتقلبات الاقتصادية الحادة التي نجدها في الاقتصاد الرأسمالي من هذه العوامل ما يأتي:

1- استبعاد الربا عن النشاط الاقتصادي كافة، حيث يؤدي ذلك إلى إلغاء أهم عناصر التقلبات في الأسعار، ويعمل على خفض تكاليف الإنتاج، كما أنّ الزيادة في الاستثمار لا تؤدي لأي خلل في هيكل الإنتاج، لأنّ أنماط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي مقيدة بأولويات الدولة الإسلامية، حيث يتم الاستثمار وفقًا للاحتياجات الفعلية التي تعكس حجم الطلب في المجتمع الإسلامي.

2- قيام الاستثمار على مبدأ المشاركة في الغرم والغنم، حيث يؤدي ذلك إلى العدالة في توزيع الدخول، فلا يغنم طرف دائماً ، كما هو الحال في النظام الرأسمالي الربوي.

([1]) د. أحمد مجذوب أحمد ، مرجع سابق ص112

3- وجود ضوابط متعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية تعمل على تحقيق استقرار نسبي في النشاط الاقتصادي، تتمثل في الآتي:

أ- البدء بإنتاج السلع الضرورية لإشباع أكبر قدر من الحاجات الإنسانية.

ب- توجيه الموارد الاقتصادية بصورة متوازنة، تتناسب وأهداف الدولة الإسلامية، وتجعل القطاعات الاقتصادية تنمو بدرجة متناسبة، تؤدي إلى توفير السلع والخدمات اللازمة.

ج- الالتزام في الدعاية والإعلان بالصدق والأمانة، حتى لا تؤثر الدعاية المضللة في اتجاه الطلب، وبالتالي تؤثر على النشاط الاقتصادي كما في الاقتصاد الرأسمالي.

4-وجود قيود على التعامل في أسواق السلع والعملات والأوراق المالية -كمنع بيع ما لا يملكه الإنسان، وبيع الدين بالدين مما يسهم في اختفاء المضاربات التي تترك آثاراً سيئة على النشاط الاقتصادي كما نجده في الاقتصاد الرأسمالي.

5-حرص الاقتصاد الإسلامي على تشغيل الموارد الاقتصادية، ومحاربته للتضخم والأسباب المؤدية إليه تحقيقا للعدل ومنعا للظلم،مما يقلل أسباب التقلبات الاقتصادية.

6-ارتباط الطلب الاستهلاكي في الاقتصاد الإسلامي ببعض التوجيهات الإسلامية التي تحكم تصرفات الفرد المسلم في دخله مما يمنعه من المشاركة في إحداث التقلبات الاقتصادية.

كما أن الزيادة في الاستهلاك والاستثمار بسبب زيادة الدولة للمدفوعات التمويلية لذوي الدخول المنخفضة خاصة في أوقات الكساد، تؤدي إلى تعديل توازن الدخل القومي عند تشغيل أعلى من المستوى الأول، مما يحقق الاستقرار الاقتصادي ، والشق الثاني من سياسة المدفوعات يتمثل في إعانات الإنتاج، والتي تستهدف أمرين هما : تخفيض الأسعار لذوي الدخول المنخفضة، أو تقوية الصناعة ومساعدتها لتجاوز مخاطر التأسيس، وفي ذلك تقوية لاقتصاد الدولة.

ثالثاً تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية من وسائل الدولة الإسلامية الأساسية التي تستطيع بها تنفيذ واجباتها الدينية والدنيوية، ذلك أنّ كل إجراء قصد منه حفظ رأس المال (المادي والبشري) بتنميته، أو إزالة الأسباب التي تضعف القدرة المادية والبشرية للفرد والمجتمع والدولة (كالفقر) فهو يندرج تحت وسائل تحقيق مقاصد الشارع[1].

تولي الدولة الإسلامية في سياساتها المالية أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية لمجتمعها، واستهدافها لهذا المقصد.

فعالية كل من الإيرادات والنفقات في تحقيق التنمية الاقتصادية:

أولاً: فعالية الإيرادات في تحقيق التنمية الاقتصادية

يلاحظ أنّ الزكاة تشارك في زيادة عدد المنتجين وحجم الأموال المستثمرة من ناحيتين : أ–التآكل الذي يحدث للأموال العاطلة بفعل الزكاة، يحفز مالكيها إلى توجيهها نحو مجالات النشاط الإنتاجي، مما يترتب عليه زيادة حجم الأموال المستخدمة في الإنتاج.

ب– تتجه الزكاة لإغناء مستحقيها بتمليكهم أصلا منتجًا،حيث لا تكتفي بالحل الآني لمشكلة الفقر بإشباع حاجة الفقر، مما يترتب عليه زيادة عدد المنتجين . فقد أجاز الفقهاء إعطاء مستحق الزكاة أدوات صنعته إن كان صانعًا أو زراعاً وما في حكمهما، أو رأس مال تجارته إن كان تاجرًا[2]. فيمكن للدولة إقامة مشروعات استثمارية لمستحقي الزكاة، تملك لهم بقدر حصصهم في الزكاة، لتدر عليهم دخلا يكفيهم، كما يمكن أن يملكوا أسهمًا في شركات قائمة ذات أرباح كافية لإشباع حاجاتهم . ويؤيد ذلك قول الخليفة عمر بن الخطاب: (إذا أعطيتم فأغنوا)[3].

وتعمل فعالية سياسة الضرائب لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحويل الفائض الاقتصادي من القطاع الخاص للقطاع العام ، وتلجأ الدولة الإسلامية إلى السياسة الضريبية لتمويل التنمية الاقتصادية بعد استيفاء البدائل الأخرى، التي من

(1) د. عفر، السياسة المالية والنقدية ، مرجع سابق ص5.

(2) د. أحمد مجذوب ، مرجع سابق ص172.

(3) أبو عبيدة ، الأموال، دار الفكر ، مكتبة الكليات ، ط3 1980 ص502.

الممكن أن تجعل القطاع الخاص(الذي يمثل تجمعات مهنية وقطاعية- تعبر عنها جمعيات أو شركات تعاونية إنتاجية) يشارك بفعالية في التنمية الاقتصادية.

ثانياً:فعالية النفقات في تحقيق التنمية الاقتصادية

الذي يرفع من فعالية سياسات الإنفاق العام في الإسلام في تحقيق التنمية الاقتصادية، عدم نشوء أي آثار سيئة من عرض النقود ، كما أنّ نمو النقود مرتبط بحاجة الاقتصاد القومي، ولكون الاستثمار قائماً على المشاركة في الغرم بالغنم لا على سعر الفائدة، بجانب عدم ظهور مشكلات انخفاض الكفاية الحدية للاستثمار بالنسبة للاستثمارات الممولة عن طريق القروض في الاقتصاد الإسلامي، نسبة لتحريم الربا ودخول متغيرات أخرى مثل معدل الزكاة ومعدل الأرباح المتحققة من المضاربات الشرعية والمشاركة، وأي من أساليب الاستثمار الإسلامي بالإضافة إلى إحساس المستثمرين بالأمان، نتيجة لتخصيص جزء من حصيلة الزكاة للغارمين، لمقابلة ما يترتب عليهم من ديون إثر أية خسارة قد تحل بهم، مما يؤدي إلي زيادة استثماراتهم. هذا وتعتبر سياسات الإنفاق العام من أكفأ الأساليب المالية التي يمكن للدولة الإسلامية استخدامها، لتحقيق عدالة توزيع الدخل القومي مما يميز النظام المالي الإسلامي عن النظام المالي الرأسمالي أنه نشأ وفي صلبه أداة مالية(الزكاة) استهدفت أساسا عدالة توزيع الدخل القومي.

كما أنّ الزيادة في الاستهلاك والاستثمار بسبب زيادة الدولة للمدفوعات التمويلية لذوي الدخول المنخفضة خاصة في أوقات الكساد، تؤدي إلى تعديل توازن الدخل القومي عند تشغيل أعلى من المستوى الأول، مما يحقق أحد أهداف السياسة المالية وهو الاستقرار الاقتصادي ، والشق الثاني من سياسة المدفوعات يتمثل في إعانات الإنتاج، والتي تستهدف أمرين هما : تخفيض الأسعار لذوي الدخول المنخفضة، أو تقوية الصناعة ومساعدتها لتجاوز مخاطر التأسيس، وفي ذلك تقوية لاقتصاد الدولة.

رابعاً: إعادة توزيع الدخل القومي

ترتكز فلسفة إعادة توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي على الإقرار بمبدأ:

أ/التفاضل في الأرزاق قال تعالى:﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِ ﴾[سورة النحل الآية: 71].

ب/ألا يكون المال دولة بين الأغنياء لقوله تعالي:﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ ﴾[سورة الحشر الآية: 7].

ج/إقامة العدل بين الناس وبين الأجيال: إعادة توزيع الدخل القومي حيث توجد أنظمة توزيعية خاصة بالدولة، بعضها منتظم ومباشر كالزكاة، وبعضها منتظم وغير مباشر كالجزية .والأخرى غير منتظمة) كالغنيمة ...والفئ ...والمعدن ...والركاز ، وأنظمة إعادة التوزيع خاصة بالقطاع الخاص وهذه بعضها ملزم كالنفقة الواجبة على الأقربين، وزكاة الفطر، والإرث وبعضها طوعي (كالوقف، والمنيحة وبذل فضل المنافع من ظهر وطعام وإناء وغيره) .

في حالة عدم كفايتها، فعلى بيت المال الدولة حاليًا متمثلة في وزارة المالية أن تنفق من مواردها الذاتية، فإن قصرت مواردها فعلى الأغنياء من أهل كل ولاية أو محلية أن يقوموا بكفالة فقرائهم، وإلاَّ أجبرهم السلطان على ذلك، مما يضمن توفير حد الكفاية أي الحد اللازم لمعيشة الفقراء في المجتمع.

3/أدوات السياسة المالية في الإسلام:

تتكون أدوات السياسة المالية في الإسلام من الإيرادات والنفقات

أولاً:الإيرادات العامة للدولة الإسلامية

تنحصر سياسة الإيرادات العامة في الدولة الإسلامية المعاصرة في الزكاة والضرائب والتمويل بالعجز والقرض العام.

1- الزكاة: وهي ذات معدلات محدودة وأنصبة ثابتة، ووجوه إنفاق معين، حددتها الشريعة ولا مجال لإحداث أي تغيير في معدلاتها وأنصبتها، لقوله تعالى:﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة التوبة الآية: 60]. فهي أداة أساسية لإعادة توزيع الدخل القومي، حيث إنّها فرضت على أموال الأغنياء لتذهب حصيلتها للفقراء. ويمكن من خلال التغيير لمكونات حصيلة الزكاة جباية وإنفاقًا، تتمكن الدولة من التأثير على التيارات السلعية والنقدية في الاقتصاد القومي، أي أنّها ذات تأثير مباشر على

العرض والطلب الكلي. ففي أوقات الكساد والبطالة يمكن للدولة أن تعمل على جباية وإنفاق الزكاة في صورة سلع استهلاكية، حتى لا تؤثر على معدل الادخار عند دافعي الزكاة . وفي أوقات التضخم يمكن للدولة دفع الزكاة إلى مستحقيها، دون تمكينهم من تحويلها إلى نقود؛ كان تملكهم أسهم شركات أو سلع رأسمالية من دون السلع الاستهلاكية[1].

2-الضرائب: لقد قيَّد فقهاء المسلمين إجازتهم للضرائب بالشروط التالية: عدم كفاية الموارد الموجودة ، أن تكون هناك حاجة عامة للأموال ، أن تفرض الأموال بقدر الحاجة، وأن تزول بزوالها ، أن تكون الضرائب عادلة غير ظالمة.

3- التمويل بالعجز: يشير اصطلاح التمويل بالعجز إلى الحالة التي تتعمد فيها الدولة زيادة نفقاتها على إيراداتها تاركة ميزانيتها غير متوازنة، ويمكن حصر مصادر التمويل بالعجز في التالي:

1- قروض حقيقية:

أ- داخلية من الجمهور أو المؤسسات غير المصرفية.

ب- خارجية من الدول الأجنبية أو المنظمات الأجنبية.

2- قروض غير حقيقية :(إصدار نقدي) ويتم بطريقتين:

أ-أن تتوسع البنوك التجارية في الائتمان بإحداث المزيد من الودائع الكتابية.

ب-أن يصدره البنك المركزي لتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي.

في الغالب يترتب على الإصدار النقدي ارتفاع في الأسعار، لعدم تناسب الزيادة في الإصدار النقدي مع كمية السلع والخدمات المنتجة ، وتعرف هذه السياسة بالتمويل بالعجز أو التمويل بالتضخم. وللشريعة الإسلامية موقف واضح من التمويل بالعجز من خلال الالتزام بالأسس التالية:

أ- أن يكون الإصدار من اختصاص الدولة وهو شأن سيادي.

ب- إسناد عملية إصدار النقود للمصرف المركزي للراقبة والضبط.

---

(1) Monzer Kahf: Fiscal & Monetary policies in an Islamic Economy; See M.& F. Eco. Of Islam: Published by I. C. for R. In Islamic Economy, Jeddah, 1403 H, King Abdul Aziz, p:135.

ج- إصدار كمية النقود التي تناسب حجم الناتج القومي، ودرجة نموه، وحجم التبادل الاقتصادي، دون زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتخفيض قيمة النقود والإنتاج، أو نقص يؤدي إلى الكساد .

د- اجتناب التلاعب في كمية النقود، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض قيمتها.

3- القرض العام :

ويشترط للحصول على قروض أجنبية لتمويل نفقات الدولة الإسلامية توفر الآتي:

أ-أن تخلو القروض من سعر الفائدة.

ب- أن تكون ذات شروط اقتصادية ميسرة.

ج- ألاَّ تتضمن شروطاً تؤثر على سيادة الدولة الإسلامية

ثانياً: النفقات العامة للدولة الإسلامية

ترتكز النفقات العامة للدولة الإسلامية على عدد من الأسس، لا بد من مراعاتها عند تصميم هذه السياسات، وهي:

أ- طبيعة وظيفة الدولة الإسلامية.

ب- عدم صرف الأموال العامة في غير الوجوه التي حددتها الشريعة الإسلامية.

ج-إنفاق المال العام على الضروريات أولا .

د- تحقيق العدل.

المبحث الثاني

فعالية السياسة المالية ودورها في التنمية بالسودان خلال فترة الدراسة

أولاً: تطور الإيرادات والنفقات والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

من خلال الجدول رقم (1) أدناه:

جدول رقم (1) تطور الإيرادات والنفقات (2000-2018م)

العام	الناتج المحلي الإجمالي(أسعار ثابتة) GDP	النفقات العامة	الايرادات العامة
2000	13,46	352760	258001
2001	14,28	418753	395198

2002	15,25	377800	472900
2003	16,17	739004	703921
2004	18,01	1103833	1023941
2005	19,05	1285300	1218000
2006	22,22	0014713	0015075
2007	24,55	0019648	0184624
2008	26,03	0022724	0242739
2009	28,00	0020696	0200456
2010	29,40	2832400	2973790
2011	27,00	3219300	2276690
2012	27,09	2982100	2216810
2013	28,28	3735200	2730490
2014	29,05	5565300	5122770
2015	33,00	6147600	0054997
2016	34,70	6882500	0057865
2017	35,90	9136800	0077540
2018	37,90	00155796	01249460

المصدر: تقارير بنك السودان 2000-2018م

شكل رقم (1) تطور الإيرادات والنفقات (2000-2018م)

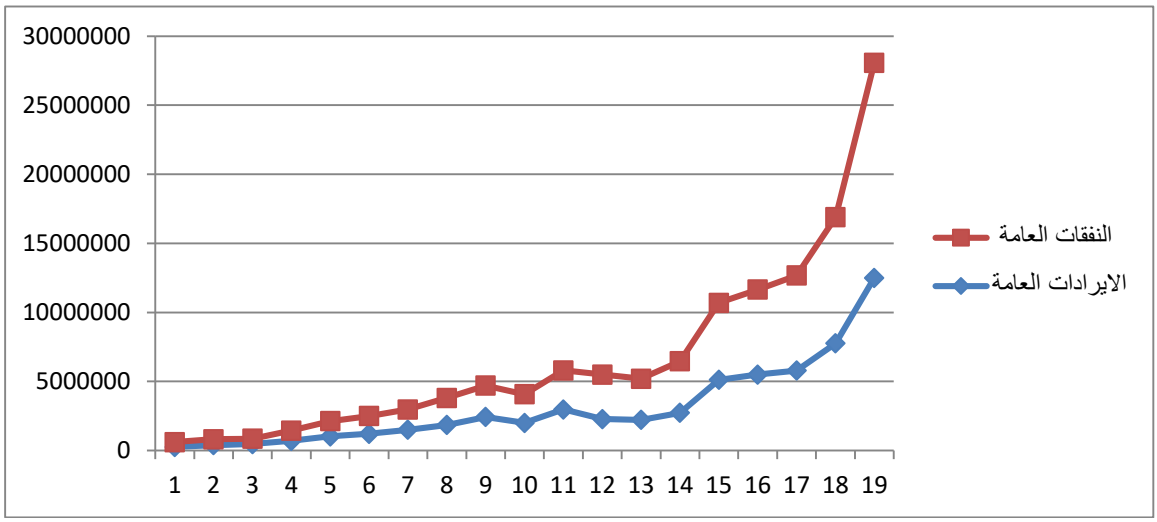

المصدر: إعداد الباحثة من الجدول رقم(1)

يلاحظ من الجدول أعلاه ، أنّ هنالك توسعاً كبيراً في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة حيث ارتفع من 258001 مليون جنيه عام 2000م إلى 2973790 مليون جنيه عام 2010م. وبعد انفصال الجنوب انخفضت الإيرادات ووصلت إلى2276690 مليون جنيه عام 2011 ثم إلى 2216810 مليون جنيه عام 2012 ولكنها قفزت إلى 5122770 مليون جنيه عام 2014 م، واستمرت الإيرادات في الزيادة حتى وصلت 12494600 مليون جنيه عام 2018م . أما النفقات العامة فزادت من 352760 مليون جنيه عام 2000م إلى 2832400 مليون جنيبه عام 2010م ، ورغم انفصال الجنوب عام 2011 والذي أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة إلا أنّ النفقات زادت في العام نفسه إلى 3219300 مليون جنيه ، واستمرت في الارتفاع باستمرار طيلة فترة الدراسة حتى وصلت إلى 00155796 مليون جنيه.

بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي خلال فترة الدراسة يلاحظ أنّ هنالك زيادة سنوية في معدل النمو حيث زاد من 13,46% عام 2200م إلى 29,40% عام 2010 وانخفض في 2011 إلى 27,00% تم زاد باستمرار حتى وصل إلى 37,90 %عام 2018م .

شكل رقم (2) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2000-2018

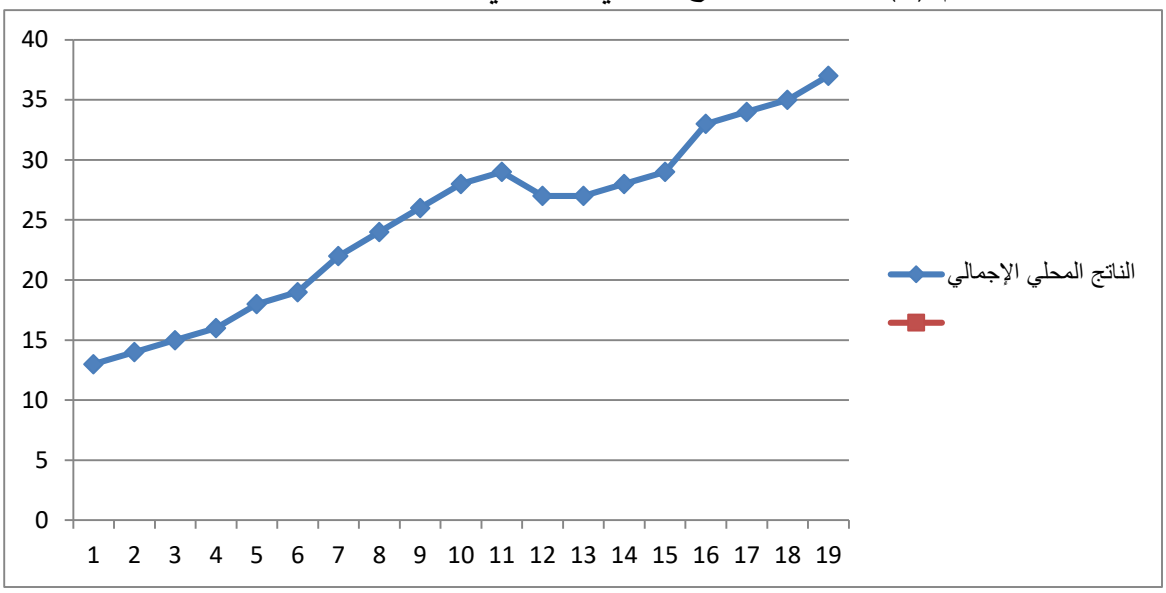

المصدر: إعداد الباحثة من الجدول رقم(1)

المبحث الثالث

فعالية السياسة المالية ودورها في التنمية بالسودان خلال فترة الدراسة

يتناول هذا المبحث فعالية السياسة المالية في السودان خلال الفترة من 2000م إلى 2018م من خلال مؤشرات الإيرادات العامة والضرائب والنفقات العامة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي) ، وذلك على النحو التالي:

أولاً: السياسة المالية خلال الفترة (2000م – 2005م)

هي الفترة ما قبل وقف الحرب مع بدايات تصدير النفط ، حيث استمرت السياسة المالية خلال الفترة (2000م – 2005م) وفقاً لموجهات الإستراتيجية القومية الشاملة (1999م – 2002م) ثم البرنامج الاقتصادي للولاية الرئاسية الثانية مارس 2001م ثم قانون قسمة الموارد بين المركز والولايات ، ثم استيعاب مقررات اتفاقية السلام الشامل 2005م ونظام قسمة الثروة وكانت الأهداف العامة للسياسة المالية في هذه الفترة [1]:

- زيادة معدلات النمو .

(1) مصطفى زكريا عبد الله ، محاضرات في نظرية السياسة الاقتصادية ، الفرقة الخامسة ، قسم الاقتصاد البحت ، جامعة الخرطوم 2000م .

- تخفيض معدلات التضَّخُم ، وذلك عن طريق اتساق معدل نمو الكتلة النقدية مع معدل النمو المستهدف وزيادة الإيرادات العامة غير البترولية للحفاظ على نسبة منخفضة من الاستدانة من الجهاز المصرفي ، إضافة إلى المحافظة على سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية والعمل على رفع قيمة العملة المحلية [1].

صاحب تلك الأهداف العديد من الإجراءات المالية منها[2]:

- هيكلة ديوان الضرائب ، وتخفيض ضريبة أرباح الأعمال وتعديل الرسوم الإضافية لبعض السلع المستوردة ، وتعديل الضريبة على القيمة المضافة من 10% إلى 15% .
- إصدار ضوابط منظمة لبنود الإنفاق العام .

جدول رقم (2) أداء الموازنة العامة للفترة من 2000-2005 م(ملايين الجنيهات)

العام	2000	2001	2002	2003	0420	0520
الإيرادات العامة	258001,0	395198,7	472900,0	703921,2	1023941,0	1218000,0
النفقات العامة	352760,0	418753,1	377800,0	739004,9	1103833,0	1285300,0
العجز أو الفائض	(94758,5)	(23554,4)	95100,0	(35083,7)	(79892,0)	(67300,0)

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني و تقرير بنك السودان(2000-2005م)

أظهر أداء الموازنة عام 2000م جملة إيرادات ذاتية بلغت 258001,0 جنيه ارتفعت عام 2002 إلى 747900,0 جنيه ولكنها انخفضت عام 2003م إلى 703921,2 ثم ارتفعت عامي 2004 و2005م ، ولكن هذه الزيادة في الإيرادات

(1) وزارة المالية ، العرض الاقتصادي لسنوات مختلفة .

(2) عبد الوهاب عثمان ، 2002م ، مصدر سابق ، ص 57 .

قابلتها زيادة في النفقات العامة ممّا أظهر عجزاً مستمراً خلال هذه الفترة عدا عام 2002م.

جدول رقم (3)النسب المئوية لأهم متغيرات السياسة المالية مع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000م – 2005م)

السنة	الإيرادات		الإنفاق الحكومي إلى GDP%	معدل نمو الناتج المحلي إلى GDP%	العجز إلى GDP%	الاستدانة من الجهاز المصرفي إلى GDP%
	إجمالي الإيرادات إلى GDP%	الإيرادات الضريبية إلى GDP%				
2000م	9.92	4.76	10.46	6,2	0.54-	0.20
2001م	9.00	4.62	9.62	6,7	0.62-	0.49
2002م	9.89	4.47	10.84	8.2	0.95-	0.78
2003م	12.62	4.78	13.20	8.1	0.58-	0.18
2004م	14.90	6.11	16.06	7.2	1.16-	0.43
2005م	14.63	6.01	16.63	8.3	2.00-	1.42

المصدر : إعداد الباحثة من تقارير بنك السودان السنوية والعرض الاقتصادي وزارة المالية لسنوات مختلفة

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

أنّ الإيرادات الحكومية نمت بصورة كبيرة ؛ فنسبة إجمالي الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي زادت من 9.92% إلى 19.83% (بنسبة نمو بلغت 99.9%) . وهذه الزيادة الكبيرة ترجع بصورة أساسية لزيادة إيرادات الدولة من البترول ، إلا أنّ هذه الزيادة في إجمالي الإيرادات تبعتها زيادة أكبر في الإنفاق الحكومي حيث كان بداية الفترة 10.46% من إجمالي الناتج المحلي أصبح في العام 2008م يمثل نسبة 20.85% (بنسبة نمو 99.4%) وهي أكبر من الزيادة في الإيرادات الحكومية مما انعكس ذلك على عجز الموازنة الذي كانت نسبته إلى الناتج

المحلي الإجمالي في بداية الفترة (0.54-%) ارتفعت هذه النسبة إلى 3.29% في العام 2005م .

ثانياً:السياسة المالية خلال الفترة (2006م – 2011م)

هي فترة تصدير البترول السوداني وتوقف الحرب

جدول رقم (4) أداء الموازنة العامة للفترة من 2006-2011 م(ملايين الجنيهات)

العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإيرادات العامة	15075,0	18462,4	24273,9	20045,6	9,29737	9,22766
النفقات العامة	14713,0	19648,0	22724,8	20696,4	,028324	,032193
العجز أو الفائض	(362,0)	(1185,6)	1549,1	(650,8)	1413,9	(9426,1)

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، تقارير أداء الموازنة العامة للفترة من(205-2012م)

يلاحظ من الجدول أعلاه زيادة الإيرادات من 15075,0 عام 2006م إلى 24273,9 مليون جنيه عام 2008م ثم انخفضت إلى 20045,6 مليون جنيه عام 2009 م ثم زادت عام 2010 إلى 9,29737 مليون جنيه ولكنها انخفضت عام 2011م إلى 9,22766 مليون جنيه، أمّا النفقات العامة فلقد زادت باستمرار من 14713,0 مليون جنيه عام 2006م حتى وصلت إلى 22724,8 مليون جنيه عام 2008م ، ثم انخفضت إلى 20696,4 مليون جنيه عام 2009م ، ثم زادت بصورة كبيرة حتى وصلت إلى 032193,مليون جنيه عام 2011م . الزيادة الكبيرة في النفقات العامة أدت إلى العجز في الميزانية العامة خلال الفترة ، باستثناء عامي 2008م و 2010م.

جدول رقم (5)النسب المئوية لأهم متغيرات السياسة المالية مع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2006م – 2011م)

السنة	الإيرادات		الإنفاق الحكومي إلى GDP%	معدل نمو الناتج المحليGDP	العجز إلى GDP%
	إجمالي الإيرادات إلى GDP%	الإيرادات الضريبية إلى GDP%			
2006	15.60	6.08	18.89	9.3	3.29-
2007	17.33	6.13	19.68	10.7	2.35-
2008	19.83	6.16	20.85	7.8	1.02-
2009	14.78	6.38	18,03	8.1	3.61-
2010	12.79	6.17	17,40	5.2	4.68-
2011	12.19	6.00	17,24	1.9	5.01-

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان (2010-2018م)

في هذه الفترة يلاحظ أنّه في العامين(2006-2007) سجل الاقتصاد السوداني معدلات نمو عالية للناتج المحلي وصل إلى **10.7**% عام 2007م ثم بدأت في الانخفاض في الأعوام التالية حتى بلغت (1.9-%)عام 2011م نسبة للتغيرات السياسية التي حدثت في أواخر الفترة من مستحقات عملية السلام وتحويلات حكومة الجنوب (سابقاً) بالإضافة إلى المشروعات التنموية الكبيرة التي تم الصرف عليها.

زادت الإيرادات الضريبية حيث مثلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (6.08%) بداية الفترة ولكنها انخفضت خلال السنوات التالية حتي وصلت6.00%من الناتج المحلي الإجمالي. ولقد كانت هناك العديد من الصعوبات التي واجهت الدولة في الجانب المالي خلال هذه الفترة ، من تزايد الالتزامات المالية

الضخمة لتنفيذ اتفاقيات السلام ، والصرف على النواحي الأمنية والإنسانية بدارفور، إضافة إلى انخفاض إنتاج البترول لانخفاض الأسعار عقب الأزمة المالية إذ وصلت الأسعار إلى نصف المتوقع في الربع الأول من موازنة 2009م .

تم اتباع السياسات والإجراءات المالية التالية خلال الفترة (2009م – 2011م) [1]:

- الاستمرار في هيكلة ديوان الضرائب .
- تخفيض ضريبة الأعمال من 35% إلى 30% في قطاعات المصارف والتأمين والشركات الخاصة .
- تخفيض فئة الخصم والإضافة على الواردات من 5% إلى 2% وضريبة الأرباح الرأسمالية من 5% إلى 3% .
- زيادة الأعباء الجمركية على واردات العربات الصوالين والركشات والمياه الغازية والحديد والإسمنت .
- إعفاء المدخلات الزراعية من الرسوم الجمركية .
- تعديل فئات الضريبة على القيمة المضافة ، من 10% إلى 15% في قطاع الاتصالات ، ومن 10% إلى 12% على باقي القطاعات وتحويل الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة إلى مجلس الوزراء بدلاً عن وزارة المالية .
- في العام 2011م بدأ سحب الدعم تدريجياً عن البترول ، إضافة إلى تخفيض مرتبات الدستوريين، وتخفيض السفر إلى الخارج على حساب الدولة وتمركز قراره في مجلس الوزراء .

ثالثاً: السياسة المالية خلال الفترة (2012م – 2018م):

جدول رقم (6) أداء الموازنة العامة للفترة من 2012–2018 م(ملايين الجنيهات)

العام	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإيرادات العامة	1,22168	9,27304	7,51227	,054997	,057865	,077540	124946,0

(1) وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي لسنوات مختلفة .

النفقات العامة	5,29821	,037352	,055653	,061476	,068825	,091368	155796,0
العجز الكلي	(7653,4)	(10047,1)	(4425,3)	(6479.0)	(10960.0)	(13828,0)	(30850,0)

المصدر: تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان للفترة من(2012-2018م)

يلاحظ من الجدول أعلاه ، زيادة الإيرادات باستمرار خلال هذه الفترة من **1,22168** عام 2012م إلى 124946,0 مليون جنيه عام 2018م ، أمّا النفقات العامة فلقد زادت باستمرار من 5,29821 مليون جنيه عام 2012م حتى وصلت إلى 155796,0 مليون جنيه عام 2018م . الزيادة الكبيرة في النفقات العامة أدت إلى تفاقم العجز طيلة هذه الفترة وذلك بسبب انفصال الجنوب وخروج إيرادات النفط من الميزانية العامة.

جدول رقم (6)النسب المئوية لأهم متغيرات السياسة المالية مع الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2012م – 2018م)

السنة	الإيرادات الضريبية إلى %GDP	الإنفاق الحكومي إلى %GDP	معدل نمو الناتج المحلي GDP	العجز إلى %GDP
2012	6.39	12,72	1.4	3,26
2013	7,03	11,89	3.6	2,93
2014	7,36	11,08	2.7	0,93
2015	7,19	10,54	4.3	1,11
2016	7,07	10,35	4.9	1,64
2017	8,25	11,81	5,2	1,78
2018	6,93	11,82	2,8	2,34

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان (2010-2018م)

نلاحظ من الجدول أعلاه :

ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6.39% في العام 2008م ،إلى 8,25% عام 2017م ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 6,93% نهاية الفترة 2012م ، هذه الزيادة في الضرائب خلال الفترة بسبب فقدان إيرادات النفط مع انفصال جنوب السودان مما جعل الدولة تعتمد زيادة الإيرادات الضريبية .

نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج ظلت ثابتة تقريباً بمتوسط 6.2% من إجمالي الناتج ، وكان من المفترض أن تزيد هذه النسبة لتعوض النقص الذي حدث في الإيرادات غير الضريبية . نتيجة لذلك ارتفع العجز في الميزانية في هذه الفترة [1].

جدول رقم (7)التحصيل الفعلي لزكاة (2000م – 2016 م) بآلاف الجنيهات

العام	عروض التجارة	الزروع	الأنعام	المستغلات	المال المستفاد	المهن الحرة	الجملة
2000م	3087	53616	11786	3681	19210	682	113122
2001م	36189	59718	11738	4938	21110	931	134674
2002 م	50870	62571	14217	6078	23097	1075	15727
2003م	69964	80000	14200	7489	19491	1085	192349
2004م	84964	109090	17000	8974	20567	1315	241890
2005م	103074	115120	19000	12787	19313	1963	271347
2006م	133140	134397	22300	14695	17554	2403	298119
2007م	178407	121368	22900	15216	16478	2745	326354
2008م	204693	125745	24400	15608	18680	2904	392560
2009م	232985	147256	24020	15083	22663	3275	445842

(1) بنك السودان ، التقرير السنوي 2017 م، ص 113 .

598678	3731	20335	19179	27982	151362	274849	**2010**
769213	4230	24371	20471	39384	208417	295760	**2011**
945348	4734	35790	22358	64189	362089	318638	**2012**
1192456	6679	50879	30891	104686	597393	396229	**2013**
1555786	9387	67469	37802	127346	768620	525872	**2014**
1765008	12108	85520	43619	132012	1058320	735719	**2015**
2571258	15339	135181	54989	16490	1203519	911940	**2016**

المصدر : تقارير ديوان الزكاة لسنوات مختلفة ، الخرطوم، السودان.

الشكل رقم(3) حصيلة الزكاة 2000-2016

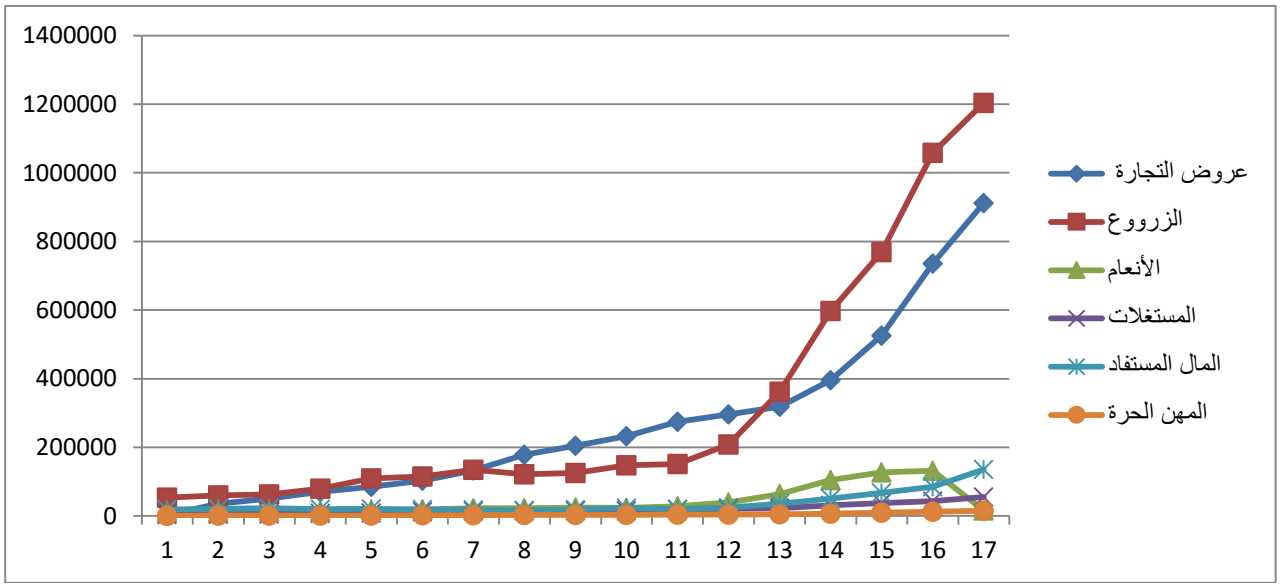

المصدر: إعداد الباحثة من الجدول رقم 7

المبحث الرابع

الدراسة التحليلية

صياغة الشكل الرياضي لدور أدوات السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان

عند مرحلة صياغة الشكل الجبري للنموذج فان النظرية الاقتصادية لا تعطى معلومات كافية بشأن طبيعة العلاقة بين السياسة المالية الإسلامية وتحقيق التنمية الاقتصادية في السودان ، لكن هناك طرق أخرى لمعرفة ذلك حيث يمكن الاعتماد

على الطرق الرياضية المتمثلة في شكل الانتشار وأيضا أسلوب التجريب للإشكال الرياضية المختلفة والاستفادة من الدراسات السابقة واختيار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة أقرب إلى الواقع وأكثر تحقيقاً لأهداف الدراسة وذلك وفقاً للمعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وعلى ضوء ما تقدم من استعراض لصياغة هذه النماذج وتحديد المتغيرات في أدبيات تقدير دور أدوات السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان واختيار المتغيرات التفسيرية لها، يمكن توصيف العلاقة بين أدوات السياسة المالية (الإيرادات والزكاة والضرائب والنفقات) ومتغيرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم) في السودان كالتالي:

$$LOG(GDP)=b_0+b_1LOG(G)+b_2LOG(T)+b_3LOG(ZQA)+u---(1)$$

$$LOG(INF)=b_0+b_1LOG(G)+b_2LOG(T)+b_3LOG(ZQA)+u----(2)$$

$$LOG(UNE)=b_0+b_1LOG(G)+b_2LOG(T)+b_3LOG(ZQA)+u----(3)$$

حيث أنّ :

GDP الناتج المحلي الإجمالي،INF التضخم ،UNE البطالة، G الإنفاق الحكومي،T الضرائب،ZQA الزكاة ، u: المتغير العشوائي .

جدول رقم (8) متغيرات النموذج (2000-2018م)

العام	معدل التضخم INF	معدل البطالة UNE	الناتج المحلي الإجمالي(أسعار ثابتة) GDP	الإنفاق الحكومي G	الضرائب T
2000	8,0	15,5	13,46	3125,4	1602
2001	5,0	15,9	14,28	3428,9	1880
2002	7,0	15,8	15,25	3770,9	2137
2003	8,1	16,3	16,17	5644,0	2668
2004	7,5	17,1	18,01	7946,2	4203
2005	8,4	17,3	19,05	10435,4	5007

2006	15,8	19,4	22,22	14713,8	5881
2007	8,1	19,8	24,55	15986,3	6529
2008	14,3	20,6	26,03	25984,8	7680
2009	11,2	20,0	28,00	24951,5	10592
2010	13,1	20,7	29,40	28230,0	10009
2011	18,0	17,3	27,00	32194,0	11183
2012	35.1	18,0	27,09	29821,5	15567
2013	37,1	18,8	28,28	40768,3	24133
2014	36,9	19,5	29,05	55652,4	35178
2015	16,60	21,6	33,00	61497,5	41963
2016	17,8	20,6	34,70	69099,6	47257
2017	32,4	19,6	35,90	91368,0	63849
2018	63,3	21,5	37,90	155796,0	91345

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – بنك السودان المركزي

تحديد القيم والإشارات المسبقة لمعالم النموذج:

في هذه المرحلة يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات النموذج بناءاً على ما تقدمه النظرية الاقتصادية أو المصادر السابقة من معلومات وفق خصوصية الظاهرة المدروسة، حيث يتوقع أن تكون إشارات المعالم كالتالي:

بالنسبة للنموذج رقم (1) العلاقة بين أدوات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي:

1- يتوقع أن تكون إشارة الثابت (b_0) موجبة حيث يمثل الثابت قيمة المتغيرات المستقلة والتي يكون جميع قيمها تساوي صفر.

2 – إشارة المعلمة b_1 موجبة وقيمتها أكبر من الصفر وذلك لوجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ، أي كلما زاد الإنفاق زاد نمو الناتج.

3 – إشارة المعلمة b_2 موجبة وقيمتها أكبر من الصفر وذلك لوجود علاقة طردية بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي ، أي كلما زادت الضرائب زاد الناتج.

4 – إشارة المعلمة b_3 موجبة وأكبر من الصفر وذلك لوجود علاقة طردية بين الزكاة والناتج المحلي ، أي كلما زادت الزكاة زاد الناتج.

بالنسبة للنموذج رقم (2) العلاقة بين أدوات السياسة المالية والتضخم:

1– يتوقع أن تكون إشارة الثابت (b_0) موجبة حيث يمثل الثابت قيمة المتغيرات المستقلة والتي يكون جميع قيمها تساوي صفر.

2 – إشارة المعلمة b_1 سالبة وقيمتها أقل من الصفر وذلك لوجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والتضخم ، حيث يتحول الإنفاق إلى الإنتاج فيقل التضخم .

3 – إشارة المعلمة b_2 سالبة وقيمتها أقل من الصفر وذلك لوجود علاقة عكسية بين الضرائب والتضخم ، حيث تؤدي الضرائب الموجهة للتنمية إلى انخفاض التضخم .

4 – إشارة المعلمة b_3 سالبة وقيمتها أقل من الصفر وذلك لوجود علاقة عكسية بين الزكاة والتضخم ، حيث تؤدي زيادة الزكاة الموجهة للأنصبة الثمانية إلى انخفاض التضخم .

بالنسبة للنموذج رقم (3) العلاقة بين أدوات السياسة المالية والبطالة:

1– يتوقع أن تكون إشارة الثابت (b_0) موجبة حيث يمثل الثابت قيمة المتغيرات المستقلة والتي يكون جميع قيمها تساوي صفر.

2 – إشارة المعلمة b_1 سالبة وقيمتها أقل من الصفر وذلك لوجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والبطالة ، حيث يتحول الإنفاق إلى الإنتاج فيزيد الطلب على العمل فتنخفض البطالة.

3 – إشارة المعلمة b_2 سالبة وقيمتها أقل من الصفر وذلك لوجود علاقة عكسية بين الضرائب والبطالة ، حيث تؤدي الضرائب الموجهة للتنمية لانخفاض البطالة .

4 – إشارة المعلمة b_3 سالبة وقيمتها أقل من الصفر وذلك لوجود علاقة عكسية بين الزكاة والبطالة ، حيث تؤدي زيادة الزكاة الموجهة للأنصبة الثمانية إلى انخفاض البطالة .

تقيم نتائج تقديرات النموذج وفق المعيار الاقتصادي والإحصائي والقياسي:

أولاً :العلاقة بين السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (9) متغيرات النموذج رقم (1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.068160	0.032841	2.075463	0.0584
DLOGG	0.168933	0.060774	2.779704	0.0156
DLOGT	-0.129734	0.075617	-1.715666	0.1099
DLOGZQA	-0.068287	0.152852	-0.446752	0.6624
R-squared	0.644596			
Adjusted R-squared	0.535240			
Prob(F-statistic)	0.006235			
Durbin-Watson stat	2.277006			

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج التحليل باستخدام برنامج (E-views)

1 - المعيار الاقتصادي:

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن الإشارات ليست كلها توافق النظرية الاقتصادية

أ- إشارة الثابت (b_0) موجبة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ب- إشارة المعلمة b_1 موجبة وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية ، فالعلاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

ج - إشارة المعلمة b_2 سالبة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة عكسية بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي.

د - إشارة المعلمة b_3 سالبة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة عكسية بين الزكاة والناتج المحلي الإجمالي..

2 – المعيار الإحصائي:

من حيث التقييم الإحصائي نجد أن جودة توفيق النموذج متوسطة وذلك لأن قيمة معامل التحديد (Adjusted $R^2 = 0.64$) ، وهذا يعني أن للمتغيرات التفسيرية

في النموذج تفسير ما نسبته 64% من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع والباقي "36% هي أثر المتغيرات العشوائية (المتغيرات غير المضمنة في النموذج) وهذه دلالة علي جودة توفيق النموذج.

كذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار اف تساوي **Prob(F – Statistic)** = 0.006235 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5% وبالتالي فإننا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير إلى أن النموذج ككل معنوي.

ونجد أنّ Durbin–Watson stat =2.277006 وهو يقترب من العدد (2) وهذا يدل أنّ النموذج معنوي .

كذلك في المعيار الإحصائي ومن حيث المعنوية الجزئية للمعالم نجد أن المعنوية الجزئية للإنفاق الحكومي أقل من 5% مما يدل على تأثير الإنفاق على الناتج . ، بينما نجدها أنّ المعنوية الجزئية لكل من الضرائب والزكاة أكبر من 5% مما يدل على عدم تأثير كل من الضرائب والزكاة على الناتج المحلي الإجمالي.

3 – المعيار القياسي:

خلو النموذج من حيث التقييم القياسي من مشكلات اختلاف التباين (Arch = 0.68) وأيضا خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Q–statistic = 0.048)

ثانياً –العلاقة بين السياسة المالية والتضخم:

جدول رقم (10) متغيرات النموذج رقم (2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.
C	−0.295348	0.256619	−1.150917	0.2705
DLOGG	0.688418	0.473923	1.452594	0.1700
DLOGT	0.843843	0.633272	1.332512	0.2056
DLOGZQA	0.265445	1.072434	0.247517	0.8084

R-squared	0.616659	
Adjusted R-squared	0.498708	
Prob(F-statistic)	0.009840	
Durbin-Watson stat		1.599585

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج التحليل باستخدام برنامج (E-views)

1 - المعيار الاقتصادي:

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن الإشارات ليست كلها توافق النظرية الاقتصادية

أ- إشارة الثابت (b_0) موجبة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ب- إشارة المعلمة b_1 موجبة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والتضخم .

ج - إشارة المعلمة b_2 موجبة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين الضرائب والتضخم .

د - إشارة المعلمة b_3 موجبة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين الزكاة والتضخم .

2 – المعيار الإحصائي:

من حيث التقييم الإحصائي نجد أنّ جودة توفيق النموذج متوسطة وذلك لأن قيمة معامل التحديد (**Adjusted R^2 = 0.61**) هذا يعني أن للمتغيرات التفسيرية في النموذج تفسير ما نسبته 61% من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع والباقي "39% هي أثر المتغيرات العشوائية (المتغيرات غير المضمنة في النموذج) وهذه دلالة علي جودة توفيق النموذج.

كذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار اف تساوي = $\mathbf{Prob(F-Statistic)}$ 0.009840 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5% وبالتالي فإننا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير إلى أن النموذج ككل معنوي.

ونجد أن Durbin–Watson stat =1.599585 وهو يقترب من العدد (2) وهذا يدل على أن النموذج معنوي .

كذلك في المعيار الإحصائي ومن حيث المعنوية الجزئية للمعالم نجد أن المعنوية الجزئية لكل من الإنفاق الحكومي والضرائب والزكاة أكبر من 5% مما يدل على عدم تأثير المتغيرات على التضخم.

3 – المعيار القياسي:

خلو النموذج من حيث التقييم القياسي من مشكلات اختلاف التباين (Arch = 0.68) وأيضاً خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Q–statistic = 0.048)

ثالثاً :العلاقة بين السياسة المالية والبطالة:

جدول رقم (11) متغيرات النموذج رقم (3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.
C	0.022040	0.027538	0.800352	0.4379
DLOGG	0.159108	0.050051	3.178900	0.0073
DLOGT	–0.032714	0.065218	–0.501606	0.6243
DLOGZQA	–0.153196	0.114674	–1.335921	0.2045
R–squared			0.804927	
Adjusted R–squared	0.744905			
Prob(F–statistic)	0.000152			
Durbin–Watson stat			1.732381	

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج التحليل باستخدام برنامج (E–views)

1 - المعيار الاقتصادي:

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن الإشارات ليست كلها توافق النظرية الاقتصادية

أ- إشارة الثابت (b_0) موجبة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ب- إشارة المعلمة b_1 موجبة وهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية فالعلاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والبطالة.

ج - إشارة المعلمة b_2 سالبة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة عكسية بين الضرائب والبطالة .

د - إشارة المعلمة b_3 سالبة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة عكسية بين الزكاة والبطالة .

2 – المعيار الإحصائي:

من حيث التقييم الإحصائي نجد أنّ جودة توفيق النموذج عالي وذلك لأن قيمة معامل التحديد (**Adjusted R^2 = 0.80**) هذا يعني أنّ للمتغيرات التفسيرية في النموذج تفسير ما نسبته 80% من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع والباقي "20% هي أثر المتغيرات العشوائية (المتغيرات غير المضمنة في النموذج) وهذه دلالة علي جودة توفيق النموذج.

كذلك نجد أنّ القيمة الاحتمالية لاختبار اف تساوي $\mathbf{Prob(F-Statistic)} =$ 0.000152 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5% وبالتالي فإنّنا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير إلى أنّ النموذج ككل معنوي.

ونجد أنّ Durbin–Watson stat =1.732381 وهو يقترب من العدد (2) وهذا يدل أنّ النموذج معنوي .

كذلك في المعيار الإحصائي ومن حيث المعنوية الجزئية للمعالم نجد أن المعنوية الجزئية للإنفاق الحكومي أقل من 5% مما يدل على تأثير الإنفاق على البطالة . ، بينما نجدها أنّ المعنوية الجزئية لكل من الضرائب والزكاة أكبر من 5% مما يدل على عدم تأثير كل من الضرائب والزكاة على البطالة .

3 – المعيار القياسي:

خلو النموذج من حيث التقييم القياسي من مشكلات اختلاف التباين (Arch = 0.68) وأيضا خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Q−statistic = 0.028)

النتائج والتوصيات :

النتائج :

أولاً: مناقشة الفرضيات:

1- مناقشة الفرضية الأولى : هنالك علاقة طردية بين السياسة المالية (الإنفاق العام والزكاة والضرائب) والناتج المحلي الإجمالي.

من خلال التحليل الإحصائي ظهر ما يلي:

- توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة عكسية بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي.
- توجود علاقة عكسية بين الزكاة والناتج المحلي الإجمالي..

هذا يهني أن هنالك أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في حين أنّ هنالك أثر سلبي لكل من الضرائب والزكاة على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

2- مناقشة الفرضية الثانية: هنالك علاقة عكسية بين السياسة المالية (الإنفاق العام والضرائب والزكاة) والتضخم من خلال التحليل الإحصائي ظهر ما يلي:

- توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والتضخم.
- توجد علاقة طردية بين الضرائب والتضخم.
- توجود علاقة طردية بين الزكاة والتضخم.

هذا يهني أن هنالك أثر سلبي لكل من الإنفاق الحكومي والضرائب والزكاة على التضخم خلال فترة الدراسة.

3- مناقشة الفرضية الثالثة :هنالك علاقة عكسية بين السياسة المالية (الإنفاق العام والزكاة والضرائب) والبطالة

من خلال التحليل الإحصائي ظهر ما يلي:

- توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والبطالة.

- توجد علاقة عكسية بين الضرائب والبطالة .
- توجود علاقة عكسية بين الزكاة والبطالة .

هذا يعني أنّ هنالك أثر سلبي للإنفاق الحكومي على البطالة وأثر إيجابي لكل من الضرائب والزكاة على البطالة خلال فترة الدراسة.

ثانياً: نتائج عامة

1-من خلال التحليل يمكن القول أنّ أدوات السياسة المالية خلال فترة الدراسة لم تكن ذات أثر يذكر على التنمية في السودان ، وهو أمر لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ولكنه يطابق واقع التنمية الاقتصادية في السودان ، حيث يلاحظ ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي وتفاقم البطالة ، والارتفاع المستمر للتضخم .

2- لم تكن سياسات الإنفاق العام المتبعة ذات فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- نشوء آثار سلبية من عرض النقود خارج الجهاز المصرفي كارتفاع كالتضخم الركودي.

4-لم يكن الاستثمار قائمًا على المشاركة في الغرم بالغنم في الواقع ، ولذلك شبهة المعاملات الربوية كانت واقعا ملموسا .

التوصيات:

1-العمل على مراجعة السياسات المالية المتبعة وأدواتها.

2-البحث في مسألة استخدام السياسة المالية في التوازن الداخلي(الموازنة) الخارجي (الميزان التجاري) .

3-ربط السياسة المالية بأركان السياسة الاقتصادية من سياسة نقدية وتجارية وداخلية ، حتى يكون هنالك تنسيق محكم ينعكس على التنمية.

4-توجيه الإنفاق للتنمية والتقليل من الإنفاق السيادي والأمني.